

ذلك يعني بقاء الحالة الراهنة على ما هي عليه ان المناخ يفسح يوما بعد يوم للقوى الرجعية واليمينية في صفوف شعبنا حتى تندفع على طريق مساومة جديدة على حساب مجموع القضية الفلسطينية وهذا بات واضحا في الاشهر الاخيرة بشكل خاص في الضفة الشرقية ضمن مشروع الملك حسين للمساومة مع الرجعية الفلسطينية بمنحها حكما ذاتيا على ارض الضفة الغربية تحت جناحي مملكته الرجعية وتحت شعار حق شعبنا في تقرير مصيره بعد عودة الضفة الغربية للمملكة الاردنية الهاشمية . وواضح ايضا في محاولات القطع الاخر من القوى الرجعية واليمينية الفلسطينية في الضفة الغربية بالعمل من اجل حكم ذاتي في ظل الاحتلال . وهذا يوضح لنا ان هناك مشروعين مطروحين الان على ارض الفلسطينية لدفع الفلسطينيين نحو المشاركة في التسوية السياسية على حساب القضية الفلسطينية ، وكلا المشروعين يمكن ان يعودا الى دويلة فلسطينية اما ان تبقى قائمة بذاتها بين المطرقة الاسرائيلية وسندان الرجعية الاردنية او دويلة تجدد ارتباطها فيدراليا بالسلطة الرجعية في عمان . ان الطريق لوضع العمى في دواليب التسويات السياسية والطريق لقطع اي سبيل على اي قوة فلسطينية من المشاركة بهذه التسوية هي النضال من اجل حل هذه الحلقة المركزية التي تقيم حاجزا حديديا يجعل شعبنا قادرا حقا على الرفض لاية مشاريع تقوم على حساب حقه في كامل ترابه الوطني او تقوم على تجزئة القضية الفلسطينية او تقوم على الحلول الاستعمارية المطروحة على المدى التاريخي للقضية الفلسطينية ممثلة ببقاء دولة اسرائيل مقابل انسحابها من اراض عربية محتلة .

ما هو تقييمكم لتجارب الوحدة الوطنية الهابطة ، وما هي نقطة الضعف الاساسية فيها ، وعلى ضوء ذلك هل ترون ان العمل من داخل منظمة التحرير الفلسطينية لا زال يتناسب مع ظروف المرحلة الراهنة ، ام ان هناك اقتراحات لاساليب تنظيمية جديدة ؟

ان تجارب الوحدة الوطنية التي مرت حتى الان هي بالتأكيد وليد شرعي لمجموع الظروف الموضوعية والذاتية التي مرت بها حركة المقاومة الفلسطينية . ذاتيا تناقضات في صفوف شعبنا طبقية وايدولوجية وسياسية عبرت عن نفسها تعبيرا مشروعا بعدد من

فصائل المقاومة وموضوعيا التناقضات العربية وامتداداتها داخل المقاومة ، كل هذه الظروف مجتمعة هي التي حكمت تجارب الوحدة الوطنية السابقة بدءا من تجربة قيادة الكناح الفلسطيني المسلح وانتهاء بتجربة اللجنة المركزية . والمشكلة في مجموع هذه التجارب ليست كما تشيع القوى اليمينية والرجعية في تعدد فصائل المقاومة الفلسطينية ، فجبهة تحرير فييتنام مثلا تضم ٢٢ حزبا ومنظمة سياسية ، وتجربة الحركة الصهيونية ضمت العديد من المنظمات السياسية والارهابية قبل ١٩٤٨ وفي اسرائيل الان ١٦ حزبا سياسيا . ان نقطة الضعف المركزية هي في التكوين السياسي والبرنامج السياسي لحركة المقاومة وهذا ما اوضحته تماما في الاجابات السابقة . ونقطة الضعف هذه هي التي افقدت المقاومة الفلسطينية زمام المبادرة في اتخاذ وصياغة خطواتها السياسية والمسلحة طبقا لطبيعة كل مرحلة من المراحل السابقة . ولم يقف هذا القصور في التكوين السياسي عند هذه الحدود بل ولد قصورا آخر بحيث لم تستطع المقاومة ان تعطي لبرامجها في تثوير جماهير شعبنا في الاراضي المحتلة الحلول الصحيحة التي يمكن ان تؤدي الى عملية التثوير ، وبشكل خاص في الضفة الغربية ، حيث يفتقد شعبنا للتدريب والسلاح والتقاليد الديمقراطية نتيجة عملية القمع الرجعية المتواصلة حتى عام ٦٧ على يد الرجعية وبعد ٦٧ وقع غريسة سهلة للاحتلال .

واذا اخذنا بعين الاعتبار ان السلطة الرجعية في الاردن تحجب طاقات المقاومة من ان تتجه باتجاه العدو وتدفعها لتجميد الجزء الاكبر من قوتها للدفاع عن النفس ، تتطور امامنا صورة واضحة لمجموع العوامل التي لم تمكن حركة المقاومة من ان تطور عملية تثوير الوضع في الاراضي المحتلة ، لان عملية التثوير مرتبطة بان تتفرغ للقتال ضد العدو القومي ، وعلمية التفرغ مرتبطة بتأمين القاعدة الرئيسية الصلبة التي تقف عليها . من هنا يقول الانسان ان المشكلة ليست في التعدد بل تكمن المشكلة في حقيقتها في طبيعة القيادة السياسية للمقاومة وبرامجها التي عبرت عن نفسها بالممارسات اليومية طيلة المرحلة الماضية ، بينما نجد امامنا وضعنا مختلفا مثلا في فييتنام رغم وجود التعدد المتفوق على عدد فصائل المقاومة في بلدنا ، تنتقل جبهة تحرير فييتنام من انتصار الى انتصار ، بفعل القيادة السياسية